العدالة والتاريخ

د. رياض غنام(*)

على مدى حقبات وحقبات لم ترتبط العدالة كقيم إنسانية وفكرية مجردة، بتاريخ البشرية كوقائع وأحداث تراكمت على فترات طويلة، نتيجة الصراعات التي وقعت بين السكان أو القوى السياسية المتصارعة على السلطة أو المصالح بمختلف أوجهها المتنوعة، سواء أكانت أحداثاً دموية ذات اللون الأحمر القاني، أو أحداثاً تتسم بما يسمى بالثورة البيضاء.

فالمنهج التاريخي العلمي الذي يفرض قواعد ونظماً، لا تقل علمية عن سائر العلوم، كالفيزياء والكيمياء والرياضيات، ليؤدي إلى النتائج المتوقعة ذاتها، على ضوء المعطيات ذاتها. إلا أن الدوافع والأسباب الحقيقية لأي حدث، قد تبقى خفية أو مموهة، يستعصي على الباحث كشفها أو إدراك كنهها، ما يؤدي إلى التشكيك بعلمية المنهج التاريخي، وابتعاده من القواعد والأصول المعمول بها في سائر مواد المعرفة والعلوم.

لا شك أن علم التاريخ، هو من أكثر العلوم الحية في تاريخ الشعوب، والاهتمام به ليس ترفاً أو نوافل، وإنما وعي لمستقبل أي شعب أو أمّة في نهضتهما وإدراكهما لحركة المستقبل، من خلال وعي الماضي، فكأنما هذا الماضي أو التاريخ، ليس خزانة معلومات ومعطيات فحسب، بل هو وعي وظيفي لغاية مستقبلية تتحدد على ضوء مصلحة الأمة في التطور والازدهار.

وإذا كنا لا نرمي من هذه اللمحة، التعرض إلى علم التاريخ وأهدافه بمفهومه الواسع، وخصوصاً مسوّغات هذا العلم، وغاياته والأسس التي يقوم عليها، وشروط الكتابة التاريخية ودقائقها، ومعالجته الإشكاليات العديدة التي يتخبط بها؛ وهي إشكاليات تفرض إعادة قراءة التاريخ في ضوء معطيات جديدة، غير أن إشكالية أساسية ذات مضمون نظري إيدولوجي، تتعلق بالارتباط بين الحدث التاريخي كواقعة مادية، ثم المسألة التأريخية كعملية تدوينية

(*) مؤرخ وحقوقي، مدير عام شؤون الجلسات واللجان النيابية في مجلس النواب.

للحدث، وارتباطهما بمفهوم العدالة، وهو ارتباط تستمد منه الكتابة التاريخية شرعيتها وصدقيتها، من خلال ابتعادها عن الذاتية والتعصب.

إن مسيرة العدالة عبر التاريخ يشوبها كثير من التناقض والانحراف. فإذا كانت العدالة مطلباً إنسانياً على مر العصور، وهي فضيلة إنسانية، كما قال عنها أفلاطون، فإن ارتباطها بالتاريخ طرداً وعكساً، لم تكن دائماً كما تتطلبه الإنسانية أو تستوجبه الفضائل المعرفية، إذ تزخر المصنفات التاريخية بعشرات الوقائع والأحداث التي جانبتها، حتى إن بعضها شكل أمام محكمة التاريخ جرائم بشعة ارتكبت بحق الإنسانية والحضارة والقيم الروحية.

لا يستقيم التاريخ إلا من خلال مواكبته للعدالة، فهي بالنسبة إليه بمنزلة الروح من الجسد، إن فارقته فارق الحياة، والتاريخ بمعزل عن العدالة يضحي كالشعر من دون عاطفة، تقطيع وأوزان، من هنا فرض على المؤرخ أن يلتزم بالمنهج العلمي من حيث الدقة والموضوعية والتجرد والورع والبعد عن الغرض. فإن كان الغرض قد دفع كثيراً من المؤرخين إلى الكذب والتلفيق، فقد كان مفهوم الورع لدى قلة من المؤرخين، هو التزام الصدق والأمانة، وفيهما تكمن العدالة التي يغلب عليها في زمننا الحاضر ما يسمى بالمنهج العلمي.

إن تجريد الحدث التاريخي من عنصر العدالة، يؤدي إلى تصنيفه في خانة الظلم والعدوان ومجانبة الأمانة. فالبعد الإنساني هو حجر الزاوية في هيكل بناء التاريخ، وهو الثابت الأساسي في أي محكمة تاريخية، فالأحداث العظيمة هي أحداث إنسانية في أسبابها وأهدافها ونتائجها حتى وإن سلكت طريق الثورة الدموية، إذ الهدف السامي للمجتمع يستحق تحقيقه بأية وسيلة ممكنة ضمن الحدود المشروعة، وتلك هي الحقيقة الإنسانية التي تجيب عن تساؤل جان جاك روسو في مؤلفه العقد الاجتماعي: "يولد الإنسان حراً، فلماذا تكبله القيود في كل مكان؟". إن طرح هذا السؤال هو طرح للشك وبالتالي بدء عملية الرفض لما هو قائم، ومن ثم التطلع إلى تحطيم البنى السياسية القائمة بغية إعادة العلاقات بين السلطة والمجتمع، وفقاً لتنظيمات قانونية وسياسية، تحد من تغلغل السلطة الاستبدادية وممارستها القهر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وغالباً ما نعزو أسباب انحلال النظم السياسية إلى فقدان العدالة، إذ إن قوانينها موضوعة لخدمة المصالح القانونية، لا المصالح الشخصية أو الذاتية.

قد تجانب العدالة التاريخ ببعديه الحدثي والتدويني: في الحالة الأولى عندما تجانب العدالة الحدث التاريخي مفسحة قسراً مجال الظلم والعدوان، يقول ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع المشهور: ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد ماله من غير عوض ولا سبب كما هو مشهور، بل الظلم أعم من ذلك.. فكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق، أو فرض عليه القيام حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة، والمنتدبون لها ظلمة والمانعون لحقوق الناس ظلمة وغصاب الأملاك على العموم ظلمه. ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الأمان من أهله"...

وفي هذا الصدد لا أحد ينكر أن التاريخ مسكون لا بل مكفول بصناعة القوة، من خلال صنع الأقوياء له، ومع الأسف فإن غالبية الكتب التاريخية تحدثنا عن سيَر الملوك والحكام والقادة والمنتصرين حتى أن بعضها حمل عنوان "كتاب الرسل والملوك". ولا غرابة في ذلك طالما أن الحدث التاريخي تجري صناعته بعيداً من منظار العدالة وقوانينها الصارمة

والدقيقة، سواء أكانت هذه العدالة إلهية أم دنيوية (دولية) ولنا في القضية الفلسطينية المثل الصارخ في ذلك. إذ حوّل اليهود الصهاينة فكرة إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين من فكرة خرافية إلى دولة توسعية عدوانية ليس لها حدود، وإنما حدودها ما تسيطر عليه وتغتصبه من أراضٍ جديدة مجاورة، هي نتيجة لأطماعها العدوانية والتوسعية.

وفي الحالة الثانية قد تجانب العدالة التاريخ ببعده التأريخي أي التدويني، فيقع الحدث التاريخي بأيدي مؤرخين لا تتوافر فيهم صفات المؤرخ الحق، كأن يكون محباً للدرس جلداً صبوراً أميناً مخلصاً، فلا يكذب ولا ينتحل، حائزاً على ملكة النقد غير متحيز، محرراً نفسه من الميل أو الإعجاب أو الكراهية لعصر أو لشخص أو لناحية تاريخية معينة. إن الحقائق التاريخية لا يمكن أن تزوّر إذا ما وقعت بأيدٍ أمينة ونظيفة ومحافظة على عدالة الحدث التاريخي، وإذا ما حاول البعض قراءته قراءة معكوسة أو تدوينه وفق الأهواء والأمزجة الخاصة، فإنه وإن طال، سرعان ما تمتد إليه الأيدي النظيفة، والأقلام العادلة، لتعيد قراءته من جديد، وإعادة صياغته بالشكل الذي يلائم العدالة، وتلك مهمة يتكفلها من دون تأخير الثقاة والمؤتمنون على مستقبل الحقيقة التاريخية.

يعتبر المؤرخ أسد رستم أن قيمة التاريخ المكتوب تتحدّد بناء على ثقافة المؤرخ، وإلمامه بطريقة البحث التاريخي، وبناء على استعداده الشخصي وملكاته. وكثير من كتب التاريخ تعد من أكثر ثمرات العقول متعة لنضج المؤرخ وثقافته الواسعة وخبرته الوطيدة وتبصّره ونجاحه في إعطاء نصوص واضحة جامعة، وذلك بعكس كثير من الكتب التي تنسب للتاريخ ظلماً وافتئاتاً، والتي يكتبها من لا يلمّ بعلم التاريخ ومن لا يمتلك ملكة النقد، ولا من لا يتصف بالصبر والجلَد والصدق، ومن لا يطلب سوى المنفعة، فاتحاً بذلك الباب الواسع أمام الباحثين لنقد المنهجية التاريخية سواء من حيث المعنى أم المبنى وما يستتر وراءهما. ومع ذلك فإن قلّة تعرّضوا لنقد الحدث التاريخي، أو تدوينه لناحية العدالة التاريخية، ومدى مواكبتها للنصوص التي بين أيدينا. وإذا كانت السياسة ابنة التاريخ وأحد أركانه، لا بل جوهره، فإنها والعدالة لفي صراع دائم منذ أن وجدا. وكتب التاريخ حافلة بالأخبار عن كره معظم الساسة للعدالة، وسعيهم الدائم إلى التشكك بكل ما يمت إليها من نظم ومحاكم وأحكام، الأمر الذي يؤكد مقولة: إذا رأيت السياسيين على أبواب القضاة فَقُلْ نِعْمَ القضاة وَنِعْمَ السياسيين، وإذا رأيت القضاة على أبواب السياسيين فَقُلْ بِئْسَ القضاة وبِئْسَ السياسيين، أما إذا لم ترَ هؤلاء على أبواب أولئك، ولا أولئك على أبواب هؤلاء فَقُلْ نِعْمَ الحاكم، ونِعْمَ الدولة، ونِعْمَ النظام، ونِعْمَ العدالة التي هي بمنزلة التاج على جبين التاريخ.

إن تتبع ملامح العدالة في المحطات التاريخية الكبرى، تبدو صعبة ومثيرة للجدل كونها تخضع لمبدأ النسبية. كما وأن التشوهات والأهواء التي لحقت بالحدث التاريخي سواء في صناعته أم في تدوينه، تجعل مهمة الباحث على درجة عالية من الصعوبة، فيلجأ إلى الظن والتقدير وتطبيق أعمال قياس ومنطق سائر العلوم الرديفة، وهي وإن قاربت التاريخ مرة، فإنها تجانبه مرات، لذلك أتت الدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ، والقراءة الجديدة له، علّ ذلك يساهم في تطوير مناهج البحث، وفي الوصول إلى صياغةك حقائق موضوعية لتاريخ لبنان المشتت والمزوّر، ويضع حداً لإشكالية العدالة في التاريخ.